و ١٠/٢/١٩٨٦).

وحقق معسكر ليفي انتصاراً معنوياً آخر، عندما قبلت المحكمة العليا للحركة بوجهة نظره الدستورية من ان مركز حيروت ارتكب مخالفة دستورية، عندما وافق، بالاكثرية المطلقة (٥٤ بالمئة مقابل ٤٦ بالمئة)، على اقتراح لجنة الانتخابات المركزية المعدل (١٥٠ بدلاً من ٤٠٠) بتخويل لجنة الشخصيات تعيين ١٥٠ مندوباً الى المؤتمر، اضافة الى العشرة بالمئة من المندوبين التي يخولها الدستور تعيينهم. واستند ليفي ومعسكره في طعنه بشرعية قرار مركز الحركة إلى ان القرار كان يجب ان يتخذ باكثرية الثلثين، وهو ما لم يحصل. ومع ان المحكمة اكدت هذا الجانب في قرارها، اذ جاء فيه انه ليس من صلاحية مركز الحركة اتخاذ مثل هذا القرار، الّا انها، وفي الوقت ذاته، زادت عدد الاعضاء الذين من حق لجنة الشخصيات تعيينهم، من ١٥٠ إلى ١٩٠ (**يديعوت احرونوت**، ١٦/٢/١٩٨٦).

ويستدل مما سبق، ان معسكر شامير ـ آرنس، كان غير مطمئن إلى نتائج الانتخابات للمؤتمر، ولذا حاول استباق انعكاساتها السلبية على ميزان القوى المحتمل داخله. ومع انه لم يحقق كل ما كان يريده بالكامل، بسبب تدخل المحكمة العليا للحركة، إلّا انه ضمن تشكيل لجنة الشخصيات ورئاستها من انصاره، واقرار المركز لتركيبها باكثرية ٥٨ بالمئة، بعد انسحاب ممثلي معسكر ليفي (اقلية) من اللائحة التي قدمت إلى المركز (**عل همشمار**، ٥/٢/١٩٨٦).

وتفاوتت التقديرات الصحافية بالنسبة الى عدد اصحاب حق الاقتراع في الانتخابات الداخلية. فهناك من ذكر ان عددهم يبلغ ٦٠ الفاً، وهناك من رفع هذا الرقم الى ٨٥ الفاً (**هآرتس**، ١٠ و١٧/١/١٩٨٦). وسيقوم من يشارك في الانتخابات من هؤلاء، اضافة الى انتخاب مجالس فروع الحركة، بانتخاب ١٤٠ مندوباً إلى المؤتمر، من بين المرشحين في قرابة ١٠٠ دائرة انتخابية (**المصدر نفسه**). لكن عدد اعضاء المؤتمر الاجمالي مرشح للازدياد، بسبب الاتفاق مع كتلة لعام قبل اندماجها في حيروت، بضمان تمثيلها في المؤتمر الموحد بنسبة تسعة بالمئة، وبسبب صلاحية لجنة الشخصيات، باضافة ١٩٠ عضواً بالتعيين، وكذلك الصلاحية المخولة لكل من لجنة المندوبين واللجنة الدائمة لاحقاً (**المصدر نفسه**، ١٠/١/١٩٨٦). وبالتالي، فالمرجح ان يصل العدد الاجمالي الى قرابة الالفين، كما حصل فعلاً (**عل همشمار**، ١٧/٣/١٩٨٦).

تقديرات متناقضة

بلغت نسبة المشاركين في الانتخابات الداخلية، التي أجريت في ١١/٢/١٩٨٦، قرابة ٦٢ بالمئة من اصحاب حق الاقتراع الذين تفاوتت التقديرات بالنسبة إلى عددهم الفعلي (**معاريف**، ١٣/٢/١٩٨٦). لكن هذه النسبة، وحسب مصادر أخرى، هي اعلى نسبة حتى الآن في الانتخابات الداخلية لمؤتمرات حركة حيروت، وانها تدل على الجهود التي بذلتها المعسكرات المتنافسة لحث انصارها على المشاركة في تلك الانتخابات (**عل همشمار**، ١٣/٢/١٩٨٦). وتحدثت تقارير صحافية اخرى عن ان الانتخابات اجريت في ٦٥ فرعاً فقط من اصل ١٠٠ فرع، إما لان المعسكرات المتنافسة اتفقت فيما بينها على لائحة المندوبين في بعض الفروع، واما لان عدد المرشحين، في بعضها الآخر، لم يتجاوز عدد المندوبين المقررين لتلك الفروع (**معاريف**، ١٢/٢/١٩٨٦).

ومع انه لم تنشر نتائج نهائية وتفصيلية بالنسبة إلى حجم التمثيل الذي فاز به كل معسكر على حدة، بسبب صعوبة ذلك، الا ان تعقيبات قادة المعسكرات المتنافسة اعربت عن الرضى التام، من ناحية، وبالغت في حجم التمثيل الذي فاز به كل معسكر، من ناحية أخرى (**المصدر نفسه**، ١٤/٢/١٩٨٦).

ولكن، بينما كانت المبالغة سيدة الموقف في تصريحات قادة المعسكرات ونشيطيها المركزيين، كجزء من حملة التعبئة استعداداً للمؤتمر، ذكر بعض التقارير الصحافية احتمال بروز ثلاثة معسكرات متساوية تقريباً في مؤتمر حيروت. ورأى هذا البعض انه اذا ثبتت صحة هذا الاحتمال، فالدلالة الاساسية له، هي ان الرابح الاكبر هو شارون، «اذ انه حتى ذلك الوقت لم يكن وراءه معسكر محدد ولم يكن بالامكان تقدير